

تونس، في 30 أكتوبر 2025

بلاغ

تبعاً للإعلان الصادر عن الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية بتاريخ 20 أكتوبر 2025 بخصوص تنفيذ إضراب قطاعي يومي 3 و 4 نوفمبر 2025:

1 - يحرص المجلس البنكي والمالي على تفعيل الزيادة في الأجور التي سيقع إقرارها بأحكام قانون المالية لسنة 2026 خاصة الفصل 15 منه والأمر الذي سيليه إبان المصادقة عليه وصدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

2 - يذكر المجلس حرصه الدائم على إعطاء الأولوية القصوى لتحسين ظروف عمل كافة موظفيه ودعم قدرتهم الشرائية سواء من خلال الزيادات في الأجور أو الامتيازات الأخرى، باعتبار أن رأس المال البشري يمثل الضمانة الأساسية لديمومة ومستقبل هذه المؤسسات وتطورها.

3- يعتبر القطاع البنكي والمالي قطاعاً حيويًا، من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، وعليه يعتبر المجلس أن الدعوة لهذا الإضراب ليس لها أي مبرر اجتماعي أو اقتصادي، بل من شأنها إلحاق الضرر البالغ بمصالح الأفراد والشركات والمؤسسات المالية المعنية في وقت تقتضي فيه المصلحة العامة المزيد من العمل ومضاعفة الجهود والتخلي بروح التضامن والتآزر.

يذكر المجلس بأن الإضراب يُعدّ حقاً من الحقوق الأساسية المكفولة قانوناً. إلا أنه يعتبر أن الدعوة إلى الإضراب القطاعي يومي 3 و 4 نوفمبر 2025 غير مبررة وغير مقبولة، باعتبار أنه ملتزم بالزيادة في الأجور في إطار أحكام قانون المالية لسنة 2026.

ويشدد المجلس على إحترام أحكام القانون والتراتب الجاري بها العمل في حالة الإضراب. هذا وإن المجلس يعول على تفهم كافة موظفي القطاع والتفافهم حول مؤسساتهم وحرصهم على المحافظة عليها وعلى المرفق العام ومصالح الحرفاء.